

تحديات المؤسسة التربوية الجزائرية بين الماضي والحاضر The Challenges of the Algerian Educational Institutions between the Past and the Present.



د. بوشعالة سميرة

(جامعة صالح بوبندير-قسنطينة 3)

Email : sbouchaala8@gmail.com

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد 14-2017 ص 65-90

المخلص

تكتسب المؤسسة التربوية أهمية متزايدة باعتبارها نقطة ارتكاز للنظام التربوي، فيها تتجسد الأهداف الوطنية ويتحدد مصير التلاميذ، وأي إصلاح تشهده هذه المؤسسة لن يحقق أهدافه دون تشخيص مسبق لأهم تحديات هذه المؤسسة. تشخيص سيكون عميقا إذا لم ينطلق من الماضي كأرضية لفهم الحاضر، حاضر إذا أدركنا واقعه تمكنا من بناء مستقبل أفضل للمؤسسة التربوية. من هذا المنطلق تحاول هذه الورقة البحثية التطرق بالتحليل والمناقشة لتحديات المؤسسة التربوية الجزائرية، لأن أي دراسة علمية لهذه المؤسسة لن تبلغ أهدافها دون معرفة بالتحديات التي واجهتها هذه المؤسسة، تحديات سنعمد في تشخيصها على تاريخ هذه المؤسسة، من خلال ما شهدته من محطات تاريخية، كان الاحتلال الفرنسي منعطفًا لها. لذلك سنحاول تقصي أهم التحديات التي عملت المؤسسة التربوية الجزائرية على التصدي لها، قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي، وكذلك بعد الاستقلال.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة التربوية الجزائرية- تاريخ المؤسسة التربوية الجزائرية -تحديات المؤسسة التربوية الجزائرية -إصلاح المؤسسة التربوية الجزائرية.

Abstract

The Algerian Educational Institutions play an important role in the educational system with the strong impact they have on the students' future formation. Indeed the new role of these institutions is not a newborn; rather, it is perceived through the enormous changes across the different historical phases since the colonial period. This last is primarily referred to after the independence as the Reform of Educational Institutions.

Until the process is activated, the analysis of these stages of change must be scientific. This latter includes past, present and the future of the different educational reforms which is attained by making a comparison between the different achieved objectives of these reforms. At last, we suggested anew approach that explains the changing role of the Algerian Educational Institutions.

Hence, a need for a new procedural perspective is primordial. This new outlook is shaped by providing a coordinated knowledge that explains and analyses this changing process that can only be achieved via a comprehensive approach based on the scientific perspective to the new role.

Keywords : the Algerian Educational Institutions - the history of the Algerian Educational Institutions -The Challenges of the Algerian Educational Institutions- the reforms of the Algerian Educational Institutions

مقدمة:

ليبلغ المجتمع غاياته، ينشئ العديد من المؤسسات الاجتماعية التي تتكامل في وظائفها من أجل تحقيق هدف واحد وهو صالح المجتمع.

والمجتمع الجزائري لم يخرج عن هذه القاعدة، إذ أوجد العديد من المؤسسات التي تحقق أهدافه، ولعل المؤسسة التربوية تعتبر أهم هذه المؤسسات جميعا.

فهل المؤسسة التربوية الجزائرية في أدائها للوظائف التي أسندها لها المجتمع واجهتها تحديات معينة؟ وإذا وجدت هذه التحديات كيف تعاملت المؤسسة التربوية الجزائرية معها؟ وهل نجحت في تجاوزها؟

هي أسئلة تتبدى إجابتها في الوقوف على تاريخ المؤسسة التربوية الجزائرية من خلال ثلاث محطات تاريخية مثل الاستعمار الفرنسي منعظا لها .

أولا: تحديات المؤسسة التربوية الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي:

مع الفتوحات الإسلامية، أخذت المؤسسة التربوية الجزائرية طابعا دينيا، مقتصرًا على تعليم مبادئ الدين الإسلامي واللغة العربية، من خلال مؤسسات لا تزال قائمة إلى يومنا هذا تمثلت في المساجد، المدارس القرآنية والزوايا.

ولم تظهر المدرسة كمؤسسة تربوية تعليمية إلا في عهد الموحدين (1121م- 1269م)، حيث تميزت بتوفير السكن والمنح لطلابها وكانت تسير على نظام دقيق سواء تعلق الأمر بمعلميها وطلابها أو بمنهج الدراسة ومواضيع التكوين، وكانت تمول عبر مصادر الأوقاف والتبرعات الخيرية. (غيث بوفلحة، 1992: 18-19)

في عهد العثمانيين استمرت المؤسسة التربوية على الوضع نفسه وبمصادر التمويل نفسها، فلم يكن العثمانيون يتدخلون في ذلك، وهو ما انعكس إيجابا على حرية التعليم وانتشاره، فقد كان الوضع التعليمي جيداً.

وخلال هذه الفترة كانت المؤسسة التربوية الجزائرية تقدم التعليم على مرحلتين: مرحلة ابتدائية ومرحلة ثانوية، الأولى تُلقن في الكتاب أو المسجد أو الجامع، أما الثانية فتلقن في الزوايا والمدارس.

كما وجدت بالجزائر ثلاثة أنواع من المؤسسات التربوية مثلت مصادر التكوين لتخريج العلماء في الجزائر وهي:

- المدرسة الجزائرية وتمثلها المساجد والزوايا.
- المدرسة المزدوجة (الجزائرية الإسلامية) تجمع بين التكوين في الجزائر والتكوين في الخارج (جامع الزيتونة والأزهر).
- المدرسة الإسلامية عموماً: مدرسة جاء بها علماء مسلمين غير جزائريين، لكنهم استوطنوا الجزائر وتولوا فيها وظائف مختلفة كالإفتاء والإمامة، حيث ساهموا في عملية التكوين. (الطاهر زهوني، 1994: 14)

إذن الفترة التي سبقت الدخول الفرنسي إلى الجزائر، كانت فترة منيرة في تاريخ المؤسسة التربوية الجزائرية، رغم ما سجل فيها من نقائص نجمت عن غياب خطة مدروسة وأهداف محددة من قبل الحكم العثماني.

ثانياً: تحديات المؤسسة التربوية الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي:

أدركت فرنسا بمجرد دخولها إلى الجزائر أن السبيل الوحيد لإخضاع الجزائريين هو تجهيلهم والقضاء على كل ما يتصل بالإسلام واللغة العربية، ولن يتأت ذلك إلا من خلال التدمير الكلي للمؤسسة التربوية التقليدية، حيث يقول أحد الفرنسيين: "عندما تصبح المدارس القرآنية غبار، ويعود الشعب العربي إلى الجهل الخاص بالعصور الوسطى، هنا يمكن أن نبدأ بالتعليم". (Guy pervillè, 1997: 16)

سياسة التدمير هذه، تمت عبر ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى (1830م-1880م): وقد تميزت بالرفض الكلي للمدرسة الفرنسية.

المرحلة الثانية (1880م_1930م) وقد تميّزت بنجاح المدرسة الفرنسية في جلب عدد قليل من الجزائريين.

المرحلة الثالثة (1930م-1962م) وقد تميّزت بتغيير اتجاه الأهالي نحو المدرسة الفرنسية. (تلوين حبيب، 2002: 152)

وفيما يلي تفصيل ذلك:

سنة 1857م قامت فرنسا ببناء أول معهد فرنسي-عربي في الجزائر، ثم تلتها معاهد أخرى في كل من مدينة وهران وقسنطينة، وتمثل دورها في تكوين معلمين يحملون أفكارها ويعملون على تنفيذ خططها السياسية الثقافية، إلا أن هذه المؤسسات التعليمية واجهت مقاومة حتى من بعض خريجيها، فأصبحت مقاطعة من معظم الجزائريين. (N. Redjem, 1986: 44)

في 28-10-1870م صدر مرسوم يقضي بإلغاء المعاهد الفرنسية-العربية، ذات المستوى الثانوي، وألحق طلابها بثانوية العاصمة ومعهد قسنطينة، مع فصل التلاميذ الجزائريين عن الأوروبيين. و قد كان عدد التلاميذ الجزائريين بهذه المعاهد 50 من مجموع 253 تلميذاً، لينخفض إلى 21 من مجموع 434 سنة 1880 و 20 في 1890م و 11 في 1900م. (عبد القادر حلوش، 1999: 132)

سنة 1875م صدر مرسوم 15-08-1875م والذي نصت مادته الأولى: "أن التعليم الابتدائي مجاني في المدارس الفرنسية العربية، وتشمل برامجه مبادئ اللغة الفرنسية، القراءة والكتابة بالفرنسية، ومبادئ الحساب ونظام الأوزان والقياسات، وكذلك القراءة والكتابة بالعربية". (عبد القادر حلوش، 1999: 129)

وفي ذلك سعي إلى إضعاف اللغة العربية، فبعد أن كانت هي لغة التعليم والتعامل اليومي جرى حصرها في حدود أداء بعض الشعائر الدينية، ثم عملت على تلهيجها ومزاحمتها باللهجات المحلية والدارجة لتحقيق هدف الفرنسة فيما بعد، وإذ لم تمنع اللغة العربية في بداية الاستعمار، فإنها تقهقرت بسبب وجودها الدائم في وضعية التابع من خلال سياسة المحاصرة والتضييق التي بدأت ممارستها منذ الأيام الأولى للاستعمار وتواصلت طيلة الاحتلال.

سنة 1883م، إصلاحات **جول فيري** التي أفرزت مبادئ إلزامية ومجانبة ولائكية التعليم، ورغم ذلك بقي التعليم بالنسبة للأهالي شيئاً بعيد المنال وذلك لسببين: **الأول**: هو المقاومة أو المقاطعة أو الحذر الذي أبداه هؤلاء اتجاه التعليم الفرنسي لأن الانضمام إليه كان يعد في تلك الفترة نوعاً من الخيانة، فقد بقيت المدارس الفرنسية على قلتها وإلى بدايات القرن العشرين تشكو ندرة روادها، بسبب ما استقر في أذهان الجزائريين من الخوف على أبنائهم في هذا الوسط الجديد، وما يمكن أن يزرعه في نفوسهم من قيم دخيلة.

الثاني: مقاومة الفرنسيين أنفسهم لتعميم تعليم الأهالي الجزائريين لأن تعليمهم هو تهديد لمصالحهم، وتعليمهم يعني تنويرهم وتوعيتهم وهذا لا يعني شيئاً سوى التسليم في البلاد. (عمار هلال، 1995: 110)

ومن ثم قسمت المدرسة الفرنسية الأطفال الجزائريين إلى ثلاث مجموعات:

- مجموعة أولاد الفلاحين الفقراء.
- مجموعة أولاد الكادحين في المدن التي تشكل الأغلبية، هذه المجموعة منعها كلياً من التعليم.

- أولاد المجموعة الوسطى المشكّلة من البرجوازية الأوروبية والجزائريين من القرى والمدن والذين يلتحقون بالثانويات والجامعات، أي كثير من الأوروبيين وقليل من الجزائريين. (Abdelatif Benachenhou, 1976: 162-159)

حاولت السلطات الفرنسية الاستيلاء على المدارس الإسلامية هادفة من وراء ذلك مشاركة رجال الدين المسلمين في نفوذهم، وذلك بإضعافهم لتحويل أنظار الجزائريين عنهم، حيث أسندت هذا التعليم الديني إلى مدرّاء فرنسيين، لأنهم يوفرون ضماناً أكثر، ونظراً لانشغالهم بأمور إدارية متعددة وغيرها لا يهتمون كثيراً بالتعليم، مثل ما يهتم به أساتذة مختصون ومتفرغون، هذا ما أدى إلى ضعف هذا التعليم بإشراف من لا علاقة لهم بالإسلام واللغة العربية، هذا الضعف في مستوى هذه المدارس إلى جانب المدرسين والبرامج أدى إلى هجرة الطلاب منها. (سهيلة عيشاوي، 2007-2008: 97)

قرار 8 مارس 1938م كتتويج لسياسة إضعاف اللغة العربية، قرار اعتبرت اللغة العربية فيه لغة أجنبية يمنع تعليمها في المدارس، وصدر قبله قرار في ديسمبر 1904م يمنع فيه أي معلم جزائري من فتح مدرسة لتعليم العربية دون الحصول على رخصة من الإدارة. خلال هذه الفترة الاستعمارية عانت المؤسسة التربوية الجزائرية (التقليدية) كثيراً من السياسة الفرنسية التي كانت تسعى إلى تدمير هذه المؤسسة، حتى يتسنى لها إخضاع الشعب الجزائري، فكان سبيلها في ذلك هو إضعاف اللغة العربية وإبعاد الجزائري عن الدين الإسلامي. وكادت اللغة العربية تضمحل في أرضها ومعها الشخصية الجزائرية المسلمة لولا بروز الفكر الإصلاحية الذي كان يسعى إلى إفشال الخطط الاستعمارية، وتجلى هذا الإصلاح مع الشيخ عبد الحميد ابن باديس وإنشائه لجمعية العلماء المسلمين سنة 1931م الهادفة إلى إحياء العقيدة الإسلامية الصحيحة والسلوك

الخالص من كل شوائب العادات والتقاليد البالية بإحياء السنة النبوية وبعث نهضة أدبية فكرية. (كمال عحالي، 2005: 49-50)

إن تأسيس هذه الجمعية مثل أول محطة من محطات إصلاح المؤسسة التربوية الجزائرية. إصلاحاً هدف إلى تخليص هذه المؤسسة من مختلف أشكال الفساد. ومن ثم اهتمت الجمعية باللغة العربية ودافعت عنها، وهكذا شرعت في فتح مدارس ابتدائية حرة بعد حملة لا نظير لها لإقناع الجزائريين بضرورة الالتحاق بهذه المدارس. حيث تبرع المخلصون من الجزائريين المسلمين بأموال جزيلة على الجمعية واثقين بضرورة استرجاع اللغة والثقافة العربية مكانهما القدام، كانت تدرس جميع المواد بما فيها العلوم باللغة العربية من طرف معلمين جزائريين، وأقبل على هذه المدارس، خاصة في المدن الكبرى، الكثير من الأطفال، فبلغ عدد المدارس الحرة ما يقرب من 150 مدرسة تضم أكثر من 4500 تلميذ وتلميذة.

وهكذا فإن الجمعية لعبت دوراً في تعليم وتكوين نشء متمسك بعقيدته الإسلامية وتراثه الحضاري الإسلامي، فساهمت مساهمة كبيرة في الحفاظ على هوية المجتمع الجزائري من سياسة التغريب التي حاولت فرنسا زرعها في المجتمع باتخاذها من الطرقية، وجمعيات النخبة وسيلة لتحقيق مشروعها التربوي الاستعماري. والجدير بالذكر هنا أن الإدارة الفرنسية بذلت كل ما في وسعها لعرقلة تأسيس هذه المدارس وأغلقت الكثير منها، بالخصوص أثناء الحرب العالمية الثانية.

سنة 1947م صدر "قانون الجزائر" الذي نص على الاعتراف باللغة العربية، واعتبر أعضاء الحركة الإصلاحية ذلك تشجيعاً لهم ولنشاطهم، وبالفعل تضاعفت جهود الجمعية وارتفع عدد المدارس الابتدائية الحرة، كما اهتمت الجمعية بالتعليم الثانوي

حيث اعتنت بإرسال العشرات من الطلبة إلى مختلف الدول العربية خاصة جامع الزيتونة بتونس. (ب.دمرجي، دت: 28-29)

هذا الإصلاح رغم المحاصرة التي أحيط بها من قبل الاحتلال، ورغم قلة الإمكانيات المتاحة له، إلا أنه نجح إلى حد بعيد في المحافظة على اللغة العربية كلغة وطنية للجزائريين، وعلى الشخصية الجزائرية المسلمة، حيث كَوَّن جيلاً من الجزائريين المتشبعين بالثقافة العربية الإسلامية.

هذا الوضع انعكس فيما بعد على مستوى النخبة المتعلمة، وأنتج ثنائية متناقضة فمن جهة هناك النخبة المتخرجة من المدارس الفرنسية والمتشعبة باللغة والثقافة الفرنسية. (نازي معوض أحمد، 1986: 56) ومن الجهة الأخرى هناك النخبة المتخرجة من الزوايا والمدارس الجزائرية ثم مدارس الإصلاح ومراكز التعليم بالعربية، كالزيتونة، القيروان والأزهر.

تناقض، ستظهر آثاره على المؤسسة التربوية في عهد الجزائر المستقلة في جميع محطات إصلاح هذه المؤسسة.

وهكذا يتضح جلياً أن الاستعمار لم يطرّف المؤسسة التربوية الجزائرية بل على العكس، عمل على تحطيمها، فبعد 70 سنة من الاحتلال أصبحت نسبة المتعلمين في الجزائر بشهادة الجنيرال دumas سنة 1901م لا تتعدى 3.8%، وبعد قرن أصبحت نسبة الأمية لدى الجزائريين 92.20% بين من تتراوح أعمارهم من 5 إلى 13 سنة و90% بين من تجاوزت أعمارهم ثمانين سنة، وتشرّد أكثر من مليون ونصف مليون طفل جزائري في الشوارع وهم في سن الدراسة، لأنهم لم يجدوا لا المكان ولا من ينفق عليهم. (ابراهيم هياق، 2010-2011: 120)

ثالثا: تحديات المؤسسة التربوية الجزائرية بعد الإستقلال:

رحلت فرنسا عن الجزائر، وخلفت وراءها مؤسسة تربوية محطمة، 88% من الشعب الجزائري أمي (32: Mustapha lachref, 1978) والفئة الصغيرة التي تعرف القراءة والكتابة مقسمة إلى: 13% ممن يعرفون القراءة والكتابة باللغة الفرنسية و 25% ممن يعرفون القراءة والكتابة باللغة العربية فقط و 20% ممن يستعملون العربية والفرنسية معا. (Guy pervillè, 1997: 27)

انسحاب حوالي 17 ألف معلم الذين كانوا مكلفين بالتسيير والتعليم والتفتيش التربوي، والأقلية الجزائرية التي كانت في ميدان التعليم كلّفت بمهام أخرى نظرا لقلّة الإطارات الجزائرية في كلّ الميادين، وفي الميدان التعليمي البداية ستكون من الصفر لأن مؤسساته كانت منكوبة ويمكن إجمال هذه النكبة في:

- النقص الفادح في هياكل الاستقبال.
 - النقص الفظيع في عدد المعلمين والأساتذة، إضافة لمحدودية مؤهلاتهم المعرفية.
 - الانتشار الواسع للأمية والجهل. (محمد عبد الرحمان نوار، 2001-2002: 65)
- في ظل هذه الأوضاع المزرية للمؤسسة التربوية كان لا بد من إعادة بنائها، وكان لا بد من إصلاحها على جميع الأصعدة (المادية، البشرية والبيداغوجية) وهذا الإصلاح لا يكون إلاّ من خلال التحليل الجاد لواقع هذه المؤسسة، إصلاح يكون هدفه البحث عن الأفضل للمؤسسة التربوية الجزائرية، أي إيجاد وضع لها أفضل من وضعها الحالي.

وهنا نسأل:

كيف تمّ إصلاح المؤسسة التربوية الجزائرية في ظل السيادة الوطنية؟
وهل الإصلاحات التي عرفتها هذه المؤسسة حققت لها الوضع الأفضل؟

هي أسئلة سنحاول الإجابة عليها من خلال المراحل التاريخية التالية:

المرحلة الأولى: 1962م-1970م:

غادرت فرنسا الجزائر وخلفت وراءها مجموعة من السلبات عانت منها المؤسسة التربوية مباشرة بعد الاستقلال (وما زالت تعاني)، فكان لا بد من القضاء على هذه السلبات، فاستوجب الأمر الاستعانة بأساتذة ومعلمين من دول شقيقة وصديقة وجدوا في المؤسسة التربوية الجزائرية المختبر المناسب لهم، وتحت ضغط الحاجة سكتت الدولة عن ذلك إلى حين الانتهاء من إعداد الخلف من أبناء الوطن. فكانت الجزائر، وبعد الجزائر جاء التعريب كإحدى المهام الأساسية التي أسندت إلى اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم.

لجنة إصلاح التعليم (1963م-1964م) سعت إلى الحصول على السيادة الوطنية التي لن تتحقق بدف التعريب والجزارة، وسيلتها في بلوغ هذه الغاية تمثلت في الإجراءات التالية:

- ترسيم تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي في مناهج التعليم.
- توجيه عناية لدروس التاريخ وتصحيح مسار تدريس هذه المادة.
- تكثيف الجهود الرامية إلى توفير إطارات التعليم.
- إبطال العمل بالقوانين والإجراءات الفرنسية المعارضة للسيادة الوطنية. (عبد القادر فضيل، 2009: 27)

بالنسبة للتعريب: سار التعليم في بادئ الأمر على الازدواجية اللغوية، كازدواجية ظرفية، ثم جنح إلى التعريب التدريجي، فمنذ السنة الدراسية 1962م-1963م، أدرجت اللغة العربية كلغة رسمية في المؤسسة التربوية، بمنحها 7 ساعات أسبوعياً في جميع الأقسام الابتدائية والتكميلية، أنقصت من ساعات اللغة الفرنسية، وتم رفعها إلى 10 ساعات أسبوعياً في السنتين الأولى والثانية ابتدائياً ابتداءً من السنة الدراسية 1964م-

- 1965م ولقد تمّ تعريب السنة أولى ابتدائي تماماً بمعدل 15 ساعة أسبوعياً، تبعتهما السنة الثانية ابتدائي في السنة الدراسية 1965م-1966م تعريباً تاماً.
- تعريب مادة التاريخ والجغرافيا والأخلاق في جميع سنوات التعليم الابتدائي والتكميلي ابتداء من السنة الدراسية 1967م-1968م.
- تعريب مادة الفلسفة في التعليم الثانوي في 5 ثانويات في الوطن سنة 1969م. (نخبة بويدي، 2014-2015: 98)
- بالنسبة للجزارة:** ونظراً للحاجة الملحة لسد النقص في المعلمين عمدت الدولة إلى إجراءات تساهم في التخفيف من حدة النقص المادي والبشري والتربوي للمؤسسة التربوية، تتلخص أهم هذه الإجراءات في:
- التوظيف المباشر للممرنين والمساعدين في التعليم الابتدائي.
- الاهتمام بالجانب التوثيقي للعملية التربوية، من خلال إنشاء المعهد التربوي الوطني، والذي أوكلت له مهمة جزارة الوثائق التربوية.
- توحيد البرامج التعليمية بين المدارس الابتدائية ومدارس التعليم العام من جهة والمدارس التي كانت تابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وذلك في سنة 1964م.
- إلغاء شهادة بروفي بمرسوم 38-66 المؤرخ في 11-02-1966م وتعويضها بشهادة (BEG).
- إلغاء النظام الفرنسي لشهادة البكالوريا بصدور المرسوم 63-495 في 31-12-1963م وإحداث بكالوريا جزائرية يمتحن فيها التلميذ مرة واحدة. (نخبة بويدي، 2014-2015: 99-98)

إلى جانب كل ذلك، ومن أجل التغلب على مشكل التدريس وخاصة في المواد العلمية واللغات، أبرمت عقود التعاون الثقافي مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة، كذلك خصصت ميزانيات ضخمة للبنية القاعدية للتربية، من خلال تسارع وتيرة إنجاز المؤسسات التربوية، وكل ما له علاقة بالتربية والتعليم. (ابراهيم هياق، 2010-2011: 129)

هذه العملية الاصلاحية الطموحة التي أرادت أن تخطو بالمؤسسة التربوية إلى الجزائر والتعريب كرمز من رموز السيادة الوطنية، كانت لها آثار سلبية سجلت خلال مسيرة هذه المؤسسة منها:

ازدواجية اللغة بين معربين ومزدوجي اللغة، وما يطرحه من صراعات من شأنها التأثير على الوحدة الوطنية.

- التوظيف المباشر للمعلمين، دون تكوين مسبق وما نتج عنه من سلبيات على القطاع التربوي.

- مشكلة الكم والكيف، هل المؤسسة التربوية كانت تسعى لتحقيق الكم على حساب الكيف أم العكس؟ وما هي آليات التوفيق بين المطلبين؟

- التعليم الإلزامي وضرورة تمديده لتقليص عدد المغادرين لمقاعد الدراسة في سن مبكرة وخطورة ذلك على الاستقرار الاجتماعي.

- عدم وضوح الرؤية حول إعداد التلاميذ مع تطبيق مقارنة لا تستجيب لمنظور التطور العلمي، فأسلوب التلقين والاعتماد على قياس قدرة الحفظ والاسترجاع فقط لتقييم مستوى التلاميذ أصبح غير مجدي. (ابراهيم هياق، 2010-2011: 135)

المرحلة الثانية: 1970م-1980م:

شهدت المؤسسة التربوية خلال هذه المرحلة بعض التغييرات:

- على مستوى التعليم الابتدائي: التعريب الشامل للتعليم الابتدائي.
- على مستوى التعليم المتوسط: شهدت هذه المرحلة استقلالية التعليم المتوسط عن التعليم الثانوي سنة 1971م وكذا حذف التعليم التقني قصير المدى، مع توحيد المتوسط في الإكماليات والعمل بنظام الأقسام المزدوجة في لغة التدريس كمرحلة انتقالية نظراً لقلّة الإطارات في التعليم القادرة على التدريس باللغة العربية لمختلف العلوم، فظهرت أقسام مزدوجة اللغة وأخرى معربة. (ابراهيم هياق، 2010-2011: 131)

- على مستوى التعليم الثانوي: مدته ثلاث سنوات، ينتهي باجتياز مختلف شعب البكالوريا التي تؤدي إلى الجامعة، تحضر هذه الثانويات لاجتياز امتحان البكالوريا لشعب الرياضيات، العلوم والآداب، أما الكتب المدرسية فهي تستورد أو يتم طبعها محلياً بعد الحصول على حقوق التأليف. (سهيلة عيشاوي، 2007-2008: 106)
- ولكن مع مرور الوقت ومع كل هذه التعديلات سجلت للمؤسسة التربوية الجزائرية عدّة مآخذ وسلبيات نذكر منها:

- افتقار المدرسة إلى نصوص تشريعية جزائية.
- انعدام فلسفة تربوية تعليمية وتكوينية جزائية مصرح بها.
- عدم وضوح هيكلية المنظومة التعليمية.
- طول المسار المدرسي.
- ارتفاع ظاهرة التسرب والامية.

- ضعف المنهجيات البيداغوجية وأساليبها.

- ضعف مستوى المعلم والأستاذ وحاجتهما إلى التكوين. (وزارة التربية الوطنية، فيفري 2005: 6)

سليبات دفعت إلى ضرورة التعجيل بإصلاح حال المؤسسة التربوية الجزائرية لتكييفها أكثر مع متطلبات الحياة للفرد الجزائري، ومن ثم كانت سياسة الدولة تؤكد على أنه يجب إحداث ثورة حقيقية في نظام التعليم، قصد إقامة مؤسسة تربوية جزائرية وبالتالي التخلص من المدرسة الفرنسية ذات المحتوى التربوي الغريب.

في هذه المرحلة ارتبط اهتمام الدولة اتجاه إصلاح التربية والتعليم والتكوين، بقضية الديمقراطية في التعليم، والتي رأت فيها إتاحة الفرصة أمام جميع التلاميذ الجزائريين، وهذا ما يتطلب تعميم المدارس في كل أرجاء الوطن للقضاء على الأمية، ونتيجة العوائق والعراقيل التي صادفت النظام التربوي، عمل مجلس الثورة على تنصيب لجنة وطنية لإصلاح التعليم برئاسة الدكتور طالب الابراهيمى الذي أوكلت إليه مسؤولية محو أهم آثار الاستعمار الفرنسي للجزائر، بإعادة اللغة الوطنية العربية وبتعريب التعليم من جهة، وإصلاح التعليم الجامعي من جهة أخرى، ومن أجل استكمال التحرر الثقافي وللقضاء على التبعية الثقافية، وإعطاء دور لهذه المؤسسة في البناء الاشتراكي الذي اتضح محتواه مع ميثاق 1976م ثم أمرية 16-04-1976م. (العقون سعاد، أفريل 2010: 64) والتي شكلت الإطار التشريعي لسياسة التربية والتكوين في الجزائر.

ارتكزت هذه الأمرية على مجموعة من المبادئ هي: القيم العربية الإسلامية - المبادئ الاشتراكية - إجبارية التعليم، مجانيته وإلزاميته - التعريب التدريجي للتعليم - عصرنة التعليم - التعميم التدريجي للتعليم الأساسي. (نجة بويدي، 2014-2015: 100-101)

المرحلة الثالثة: 1980م-1990م:

تميزت هذه المرحلة بتطبيق المدرسة الأساسية، والتي سعت لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- دراسة اللغة العربية وإتقان التعبير بها مشافهةً وتحريراً.
 - إعطاء التلاميذ تعليماً مبني على الأسس الرياضية والعلمية.
 - تربية التلاميذ على حب العمل عن طريق ممارسته.
 - تعليم التلاميذ أسس العلوم الاجتماعية، ولاسيما المعلومات التاريخية، السياسية، الأخلاقية والدينية.
 - إعطاء التلاميذ تعليماً فنياً يوقظ فيهم الأحاسيس الجمالية، ويُمكنهم من المساهمة في الحياة الثقافية.
 - إعطاء التلاميذ تربية بدنية أساسية وتشجيعهم على المشاركة في مختلف المسابقات التي تنظم في إطار الرياضة المدرسية.
 - تعليم اللغات الأجنبية للتلاميذ. (وزارة التربية الوطنية، فيفري1992: 25-26)
- المرحلة الرابعة: 1990م-2000م:**
- بعد مدة زمنية من تطبيق الإصلاح الذي تضمنته أمرية 16 أبريل 1976م، بدأت تسجل له بعض المآخذ من خلال الانتقادات التي وجهت للمدرسة الأساسية، ومن خلال النقاشات التي تعرضت لها هذه المدرسة حيث انقسم فيها المتحاورون إلى مؤيدين ومعارضين، ركز المؤيدون على إيجابيات هذه المدرسة، بينما كانت سلبيات هذه المدرسة هي ركيزة المعارضين لها.
- ومن إيجابيات المدرسة الأساسية نذكر: التطور الكبير في نسب التمدرس، وهو مؤشر يدل على ديمقراطية التعليم المطبقة من خلال مبدأ تكافؤ الفرص، كما نُسجل

ارتفاع في نسب التلاميذ في الأطوار المختلفة للمدرسة الأساسية والتي فاقت 87% ومع نهاية القرن الماضي بلغ عدد التلاميذ في المدرسة الأساسية فقط ما يقارب 7 ملايين تلميذ. (ابراهيم هياق، 2010-2011: 142)

أما سلبيات المدرسة الأساسية حسب المعارضين فهي كثيرة وترتبط ب: طرق التعليم، البرامج الدراسية، اكتظاظ البرنامج، وبعد البرنامج عن الواقع. ولقد ترتب عن ذلك:

- طول البرنامج وكثافته. (بوجلال العربي، 1997-09-29: 20)

- تردي مستوى المعلمين.

- ضيق أفق المناهج الدراسية واعتمادها على التلقين وليس على الفهم والاستنتاج.

- ظاهرة التسرب المدرسي، حيث أن 75% من التلاميذ يطردون سنوياً بدون ضمانات تسمح لهم بإيجاد العمل. (مولود المنصور، 1999-2000: 99-101)

- وأكثر من ذلك وصفت المدرسة الأساسية بالمريضة والفاشلة.

لحد من هذه السلبيات جرت بعض المحاولات الإصلاحية التي شهدتها هذه الفترة والتي تمثلت في إعادة هيكلة التعليم الثانوي سنة 1992م، وتنصيب اللجنة الوطنية للإصلاح سنة 1999م.

بالنسبة لإعادة هيكلة التعليم الثانوي: فقد تميزت هذه الهيكلة بالتوجه التكنولوجي والعلمي، وذلك بتنصيب الجذوع المشتركة في السنة أولى ثانوي سنة 1992م وتمثلت في ثلاثة جذوع مشتركة هي: الجذع المشترك آداب - الجذع المشترك علوم - الجذع المشترك تكنولوجيا. تتفرع عنها في السنة الثانية 15 شعبة. (إصلاح المنظومة التربوية، مارس 2005: 3)

ورغم إيجابيات هذه الهيكلة إلا أن لها سلبيات منها:

- ضعف ملمح التخرج من الشعب التكنولوجية بسبب تقليص الحجم الساعي للرياضيات والفيزياء والكيمياء مقارنة بشعبة العلوم الدقيقة.
 - عدم تتمين شعبة العلوم الدقيقة بسبب عدم جدوى معاملات المواد المسماة أساسية (رياضيات، فيزياء، كيمياء)، مما جعل أحسن التلاميذ يهجرونها.
 - عدم التكافؤ بين الشعب، إذ تمنح شعبة علوم الطبيعة والحياة فرصاً أكثر للالتحاق بالتعليم العالي.
 - ازدواجية الأداء في أربع شعب من التعليم التقني مع شعب التعليم التكنولوجي. (إصلاح المنظومة التربوية، مارس 2005: 3-5)
- لكل هذه السلبيات بالإضافة إلى غياب الانسجام بين التعليم الثانوي والتعليم الأساسي، كان لا بد من مراجعة جادة لمسيرة المؤسسة التربوية.
- بالنسبة لتنصيب اللجنة الوطنية للإصلاح سنة 1999: فالتعليم الثانوي لم يعرف إصلاحاً حقيقياً رغم أهميته، صحيح أنه عرف محاولات للتعديل لكنها لم تستهدف الفلسفة التي ترسم غاياته وأهدافه وتنظيمه، بل ركزت أكثر على الجوانب المتعلقة بهيكلته ومردوده الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما أدى إلى تفاقم الاختلال في سيره وتناسقه مع التعليم الأساسي والتعليم العالي من جهة ومع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، ولم يعد أي مشروع منسجم لإصلاح مرحلة ما بعد الإلزامي، إلا بعد تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية سنة 1999م، وهو المشروع الذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 30-04-1-2002 والذي يقضي بهيكلة جديدة للتعليم الثانوي العام والتكنولوجي ليندمج بانسجام في الرؤية الجديدة

للتعليم ما بعد الإلزامي على وجه الخصوص، والمنظومة التربوية بأكملها بوجه عام.
(إصلاح المنظومة التربوية، مارس 2005: 2)

من القضايا التي طرحت للنقاش في هذه المرحلة هي: أي لغة أجنبية نختار؟ وفي أي مرحلة من مراحل التعليم الأساسي ندرجها، إضافةً إلى إمكانية فرنسة الشعب العلمية في التعليم الثانوي، وكذلك المشكل المتعلق ببرنامج التربية الإسلامية وحصتها الزمنية ضمن التربية المدنية أو تدريسها كمادة منفصلة. (تلوين حبيب، 2002: 214)

المرحلة الخامسة: 2000م-2015م:

خلال هذه الفترة شهدت المؤسسة التربوية العديد من الإنجازات يمكن تلخيصها في الآتي:

- بنية قاعدية لهياكل تربوية ضخمة من مدارس ومتوسطات وثانويات.
- جزارة كاملة للقائمين على المؤسسة التربوية في كافة مراحلها ومختلف مستوياتها.
- مخزون بشري ورأس مال كبير يوجد داخل المؤسسة التربوية (من حيث عدد المتدربين).
- تحقيق مستوى عالٍ من ديمقراطية التعليم ومجانيته من خلال القضاء على الفوارق بين أبناء الجزائريين في التحصيل الدراسي وتقريب المدرسة من كل مواطن. (ابراهيم هياق، 2010-2011: 145-146)

هذا كما عرفت المؤسسة التربوية خلال هذه الفترة عدّة محطات إصلاحية تمثلت في:

- إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية: حسب المرسوم الرئاسي رقم 2000-101 المؤرخ في 9 ماي 2000م، خرجت هذه اللجنة بتقرير يحتوي على حوالي 600 صفحة، والذي يعطي توجيه جديد وأحياناً معاكس للتوجيه السابق للمنظومة التعليمية الجزائرية.

أعطى هذا التقرير مكانة كبيرة للغة الفرنسية بحيث بدأ تعليمها في السنة الثانية ابتدائي، كما أنها تستعمل لتدريس المواد العلمية والتكنولوجية ابتداءً من السنة الأولى ثانوي.

غير هذا التقرير مادة التربية الإسلامية لتصبح مادة التربية المدنية والأخلاقية والدينية، وكذلك قرر إلغاء شعبة الشريعة الإسلامية في البكالوريا.

اختزل هذا التقرير سنة من مئة الطور الابتدائي (5 سنوات عوض 6 سنوات)، كذلك تمديد طور المتوسط بسنة واحدة (4 سنوات عوض 3 سنوات)، وإعادة تنظيم الطور الثانوي، تبنى هذا التقرير مقارنة جديدة هي المقاربة بالكفاءات. (14 : 2009, Nouria Benghabrit Ramaoun)

تمّ تنصيب السنة الأولى ابتدائي والسنة الأولى متوسط في 04-06-2003 وبدأ تطبيق تعليمات هذا الإصلاح في الدخول المدرسي 2003م-2004م.

انطلاقاً من الدخول المدرسي 2005-2006م تمت إعادة هيكلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي في جذعين مشتركين، الجذع المشترك آداب والجذع المشترك علوم وتكنولوجيا. (إصلاح المنظومة التربوية، مارس 2005: 10)

إذن هذا الإصلاح بمثابة تغيير كبير حدث في المؤسسة التربوية الجزائرية إذ شمل علة جوانب هي: المناهج، التعليم الثانوي، التعليم الخاص والتقويم.

هذا الإصلاح جاء استجابة لجملة من المعطيات جعلت من المؤسسة التربوية قاصرة في بعض جوانبها، وهي معطيات داخلية وخارجية.

على المستوى الداخلي: حيث عاشت الجزائر مجموعة من الظروف جعلت من عملية الإصلاح، أكثر من ضرورة نذكر منها:

- انتقال المجتمع من الأحادية إلى التعددية، أي من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.
- الزيادة المتنامية في عدد السكان والتي آتت إلى ارتفاع عدد المتدربين ومن ثم الاكتظاظ في الأقسام.
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة.
- ارتفاع المديونية الخارجية وتدهور قيمة العملة الوطنية.
- عجز في الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المواصلات، السكن).
- انتشار اللامبالاة وعدم الاهتمام بقضية الإنتاج والعمل.
- انتشار ظاهرة العنف. (فوزية بودريوة، 2006-2007: 55)
- على المستوى الخارجي: هناك جملة من المعطيات دعت إلى ضرورة إعادة النظر في المؤسسة التربوية الجزائرية لعل من أبرزها:
 - التغيرات الحاصلة في العالم في مجالات العلم والثقافة والاقتصاد والوضع السياسي. (خالد بصيص، 2002: 11)
 - العولمة التي تمثل تحدي كبير تواجهه المؤسسة التربوية (عبد اللطيف صوفي، 2007: 11) خاصة في شقها الاقتصادي الذي يتطلب كفاءة عالية تتماشى مع حركة المهن.
 - تحدي المعلوماتية ويتطلب اللجوء إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة من أجل التحصيل المدرسي، وتعلم استعمالاتها في مختلف قطاعات الحياة النشيطة، وذلك لرفع الفعالية الخارجية للنظام التربوي الجزائري، أي جعله أكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات تنمية البلاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن بيئة عالمية. (وزارة التربية، نوفمبر 2006: 11)

وأمام هذه المعطيات يجب أن تكون المؤسسة التربوية الجزائرية قادرة على تكوين الأفراد المعتزین بالانتماء إلى ثقافتهم والقادرین على التعامل مع الثقافات الإنسانية من خلال التحكم في اللغات ومن خلال التعامل بقیم الديمقراطية والتسامح واحترام الرأي الآخر.

إلا أن تطبيق تعليمات هذا الإصلاح في سنة 2004م أثار ضجة كبيرة في أوساط ترى أن هذه الإصلاحات تعني التراجع عن الاستقلال والتضحية بالأصالة الوطنية والهوية الثقافية الجزائرية مقابل متابعة الحداثة التي تفرضها علينا فرنسا وذلك بمعاينة السياسة الفرانكفونية بينما العالم كله يعانق الأنكلوفونية.

فالإصلاحات الأخيرة جاءت لتكريس هيمنة اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية، وهنا يسأل عبد القادر فضیل: "ما الهدف من إنزال تدريس اللغة الفرنسية من السنة الثالثة ابتدائي إلى السنة ثانية (جريدة الشروق، 27-07-2015: 4)

واعتبار اللغة الفرنسية لغة أجنبية أولى رغم التراجع المسجل لهذه اللغة في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا مقارنة بالإنجليزية، رآه المعارضين تكريسا للغة المحتل، كما أن إنزالها إلى السنة الثانية ابتدائي يشكل خطرا على اللغة العربية ذاتها، فالتلميذ لم يتمكن بعد من اللغة الأم ونحن نطالبه بتعلم لغة أخرى، قد لا يجد من يعينه عليها، خاصة في المناطق الداخلية من البلاد، أين يسجل تدني المستوى الدراسي في مجال اللغة الفرنسية.

كما أن فتح المدارس الخاصة يرى فيه المعارضون عودة لخلق الطبقة في المجتمع ومن ثم تعميق الهوة بين أبناء المجتمع، وخلق نوع من الازدواجية في التعليم التي سعت المدرسة الأساسية للقضاء عليها. (ابراهيم هياق، 2010-2011: 150-151)

وفي الجهة المقابلة نجد مؤيدي الإصلاح والذين أرجعوا:

الاعتماد على اللغة الفرنسية إلى قرب هذه اللغة من واقع المجتمع فهي تعتبر غنيمة حرب يستفاد منها ليس أكثر.

أما اعتماد الترميز العالمي في مجال تدريس العلوم الرياضية والفيزيائية واستخدام المصطلحات العلمية في مادة علوم الطبيعة والحياة، فهي ضرورة لا بد منها حتى يكتسب التلميذ رصيد معرفي حول هذه الرموز، يفيد في إكمال دراسته الجامعية خاصة بعد الصعوبات الملاحظة على الطلبة في تعاملهم مع هذه المصطلحات على المستوى الجامعي.

بالنسبة لعولمة المدرسة، فهي لا تشكل خطراً على الهوية الوطنية، بل المدرسة اليوم يجب أن تفتح على الثقافة العالمية. (ابراهيم هياق، 2010-2011: 151-152)

- **القانون التوجيهي للتربية المؤرخ في 23-01-2008:** بعد مشروع إصلاح المنظومة التربوية ومختلف المستجدات التي أحدثتها بالمؤسسة التربوية، جاء القانون التوجيهي رقم 04-08 المؤرخ في 23-01-2008 الذي هيكل التعليم في المراحل التالية (قانون رقم 04-08- المؤرخ في 23-01-2008، 2008-01-17: 11-13) التربية التحضيرية: التي تحضر الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و6 سنوات للالتحاق بالتعليم الابتدائي. التعليم الأساسي (الإلزامي): مدته 9 سنوات ويشمل التعليم الابتدائي بـ 5 سنوات، والتعليم المتوسط بـ 4 سنوات.

التعليم الثانوي العام والتكنولوجي: الذي يستغرق ثلاث سنوات، وهو مهيكّل في جذعين مشتركين خلال السنة الأولى هما الجذع المشترك آداب التي تتفرع عنه في السنة الثانية والثالثة شعبي الآداب والفلسفة وشعبة اللغات الأجنبية، الجذع المشترك علوم وتكنولوجيا والذي تتفرع عنه في السنة الثانية والثالثة ثانوي أربع شعب هي: الرياضيات - العلوم التجريبية - التسيير والاقتصاد - تقني رياضي والذي يتضمن

أربعة خيارات ممكنة: الهندسة الميكانيكية - الهندسة الكهربائية - الهندسة المدنية - هندسة الطرائق.

حدد هذا القانون غايات وأهداف المدرسة الجزائرية وهي غايات لا تناقض مبادئ بيان أول نوفمبر، حيث تضمن القانون تأكيداً على مقومات الهوية الوطنية المتمثلة في العروبة - الإسلام - الأمازيغية، إذ جعل من التعليم باللغة العربية إلزامياً في كل مراحل التعليم سواءً عمومياً أو خاصاً، مؤكداً على ضرورة تنمية مبادئ وقيم الإسلام في نفوس الناشئة من خلال المناهج المعتمدة. (ابراهيم هياق، 2010-2011: 158)

• الندوة الوطنية لتقييم تطبيق إصلاح المؤسسة التربوية سنة 2015: استناداً للمقررات المؤرخة في 05-05-2004 والتي تقضي بإنشاء فرق مكلفة بقيادة عملية متابعة تنفيذ إصلاح النظام التربوي وتقويم مستجداته، جاءت الندوة الخاصة بتقويم إصلاح المؤسسة التربوية. هذه الندوة انعقدت يومي 25 و26 جويلية 2015، وقد شخصت مشاكل المؤسسة التربوية الجزائرية في: المجال البيداغوجي المتعلق بالتحكم في اللغة العربية واللغات الأجنبية، أيضاً غيابات التلاميذ والموظفين، بالإضافة للتسرب المدرسي. (نورية بن غبريط، 2015-08-05: 4)

أثارت هذه الندوة ضجة وجدلاً كبيراً وسط المهتمين بالشأن التربوي، خاصة فيما يتعلق بموضوع "العامية كلغة للتدريس"، وفي هذا الشأن أكدت الوزيرة "أن وزارة التربية تعمل على تطبيق القانون التوجيهي المنبثق من توصيات لجنة الإصلاح فقط" والذي يؤكد على استعمال اللغة العربية الفصحى كلغة تدريس.

أما العامية فهي وسيلة تواصل في البداية (الأولى والثانية ابتدائي). حيث تمكن التلميذ من التواصل، غير أنّها لن تعوّض في أي حال من الأحوال اللغة العربية التي تعتبر لغة التدريس. (نورية بن غبريط، 2015-08-05: 4)

خاتمة:

ما يمكن استخلاصه من كل ما سبق: أن المؤسسة التربوية الجزائرية واجهت ولا زالت تواجه العديد من التحديات، لكن أخطر تحدي تمثل في الاستعمار الفرنسي الذي غادر البلاد ولكنه خلف وراءه خطة محكمة ذات إستراتيجية بعيدة المدى، يظهر مفعولها عند كل محطة من محطات إصلاح المؤسسة التربوية من خلال الصراع الدائم بين تيارين:

- تيار يمثل النخبة المتشعبة باللغة والثقافة الفرنسية (إنتاج المدرسة الفرنسية).

- تيار يمثل النخبة المتشعبة باللغة والثقافة العربية الإسلامية (إنتاج مدرسة الإصلاح).

وكنتيجة لذلك، أصبح الإصلاح التربوي في بلادنا، بدلاً من هدفه المتمثل في تحسين وضع المؤسسة التربوية بتجاوز العديد من المشكلات وإيجاد الحلول لها، أصبح هو ذاته مشكلة.

فبالإضافة إلى المشاكل التي تعاني منها المؤسسة التربوية كالاكتظاظ، التسرب المدرسي، الرسوب المدرسي، ضعف مستوى المعلمين والأساتذة، العنف المدرسي، يمكن أن نضيف مشكل الإصلاح التربوي.

فهل هو إصلاح جاء ليخدم المجتمع الجزائري بالمحافظة على قيمه وهويته العربية الإسلامية، أم هو إصلاح جاء ليخدم جهات مغرصة غايتها تهديم المقومات الشخصية لهذا المجتمع؟

المراجع:

- 1- ب. دمرجي، الدليل في التشريع المدرسي للتعليم التحضيري والأساسي والثانوي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، دت.
 - 2- تلوين حبيب، التكوين في التربية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002.
 - 3- خالد لبصيص، النظام التربوي في الجزائر، مديرية التكوين الفرعية لبرامج التكوين، قسنطينة، الجزائر، 2002.
 - 4- الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
 - 5- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة 1، 1999.
 - 6- عبد القادر فضيل، المدرسة الجزائرية حقيقة وإشكالات، جصور للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الجزائر، 2009.
 - 7- عبد اللطيف صوفي، تحديات المجتمع الكوني، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، قسنطينة، الجزائر، 2007.
 - 8- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
 - 9- غيات بوفلحة، التربية والتكوين بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
 - 10- كمال عجمي، الفكر الإصلاحي في الجزائر، شركة مروى للطباعة والنشر والتوزيع، باتنة، الطبعة 1، 2005.
 - 11- نازلي معوض أحمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 1، 1986.
- المجالات:**
- 12- إصلاح المنظومة التربوية، المرئي، المجلة الجزائرية للتربية، عدد خاص، دورية تصدر كل شهرين، الجزائر، المركز الوطني للوثائق التربوية، مارس 2005.
 - 13- العقون سعاد، "المدرسة الجزائرية بين الدمج الاستعماري وبناء الوعي السياسي"، فكر ومجتمع، العدد الرابع، الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، أفريل 2010.
- الرسائل الجامعية:**
- 14- ابراهيم هياق، اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر، أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، قسنطينة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التربية، 2010-2011.
 - 15- سهيلة عيشاوي، واقع العلاقات العامة في المؤسسة التربوية الجزائرية، دراسة ميدانية بثلاث مؤسسات تربوية بقسنطينة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، سكيكدة، جامعة 20 أوت 1955، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، تخصص تنمية و تسيير الموارد البشرية، 2007-2008.

تحديات المؤسسة التربوية الجزائرية بين الماضي والحاضر

- 16- فوزية بودريوة، واقع الاتصال بالمؤسسة التربوية الجزائري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، قسنطينة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، تخصص تنمية الموارد البشرية، 2006-2007.
- 17- محمد عبد الرحمان دوار، صور علاقات العمل في النظام التعليمي الموازي من وجهة نظر الأساتذة والتلاميذ، دراسة ميدانية بمدينة عنابة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، عنابة، جامعة باجي مختار، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، شعبة علاقات العمل، 2001-2002.
- 18- مولود المنصور، المدرسة من منظور و تصور المجتمع، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 1999-2000.
- 19- نجاة بويدي، اتجاهات المجتمع المدرسي نحو إصلاح المنظومة التربوية، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم الابتدائي و المتوسط و الثانوي لولاية قسنطينة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، الجزائر، قسنطينة، جامعة قسنطينة عبد الحميد مهري، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، 2014-2015.

الجرائد:

- 20- بوحلال العربي، "هل نحن فعلاً مجتمع لا يقرأ"، جريدة الخبر، العدد 2076، 29-09-1997.
- 21- جريدة الشروق، العدد 4809، الجزائر، 27-07-2015.
- 22- نورية بن غبريط، "حوار مع جريدة الخبر"، جريدة الخبر، العدد 7872، الجزائر، 05-08-2015.

الوثائق الرسمية:

- 23- قانون رقم 08-04- المؤرخ في 23-01-2008، يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، السنة 45، الجزائر، 17-01-2008.
- 24- وزارة التربية الوطنية، النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، فيفري 1992.
- 25- وزارة التربية الوطنية، مشروع إعادة تنظيم التعليم والتكوين ما بعد الإلزامي، الجزائر، فيفري 2005.
- 26- وزارة التربية، المقاربة بالكفاءات في المدرسة الجزائرية، برنامج دعم منظمة اليونسكو لإصلاح المنظومة التربوية "PARE"، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، نوفمبر 2006.

- 27- Abdelatif Benachenhou, **Formation: sous développement en Algérie, Essai sur les limites de développement du capitalisme 1830-1962**, OPU, 1976.
- 28- Guy Pervillé, **les étudiants algériens de l'université française 1880-1962**, Casbah édition, 1997.
- 29- Mustapha Lachref, **Algérie nation et société**, SNED, 1978.
- 30- N. Redjem, **Industrialisation et système éducatif Algérien**, OPU, Alger, 1986.
- 31- Nouria Benghabrit Ramaoun, "le préscolaire à l'heure de la réforme", dans le préscolaire en Algérie à l'heure de la réforme, les cahiers du CRASC, Edition CRASC, 2009.
- 32- La réforme du système éducatif, L'éducateur, Revue algérienne de l'éducation, N° spécial, Publication bimestrielle, centre national de documentation Pédagogiques, Mars 2005, P27.